



وزارة العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي - الجزائر



منظمة العمل العربية

المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب

(الجزائر ، 15 - 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2009)

الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب

مقدمة:

تعاني البلدان العربية جملة من المشاكل في مقدمتها أزمة التنمية وأزمة التشغيل اللتان تبرزان في تراجع معدلات النمو والاستثمارات ومستويات التشغيل (خاصة لدى الشباب)، وهي المشاكل التي سنتفاهم من دون شك مع الأزمة المالية والاقتصادية الحالية التي يعيشها العالم.

هذه المشاكل تضع البلدان العربية أمام تحديات تحقيق التنمية الاقتصادية وإنشاء فرص العمل اللائق وتحقيق الرفاه للسكان واحتياجاتهم الأساسية.

هذه التحديات تزيد أهمية مع التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي مع بروز العولمة الجارية وما تحمله من تنامي المنافسة الدولية وكذا قيام الثورة التكنولوجية في مجالات عدة تضم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ومجال البيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا.. وبروز ما أصبح يعرف بـ"الاقتصاد الجديد" أو "الاقتصاد الرقمي" أو كذلك "الاقتصاد الإلكتروني".

هذا الاقتصاد الجديد في حد ذاته يحمل العديد من التحديات التي تطل كل جوانب النشاط الإنساني من إنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك، وحتى داخل كل مجال من هذه المجالات.

لكن يجب القول أن رفع هذه التحديات كلها يتطلب أولاً القيام بمجهود استثماري قوي لإنشاء المؤسسات ضمن وإلى جانب الاقتصاد الجديد ولبعث البحث العلمي والبحث والتطوير وكذا التعليم والتكوين والتأهيل الكل بهدف الحد من البطالة وبالأخص لدى الشباب.

في هذا العمل سنحاول التركيز في جزء أول على تعريف مصطلح الاقتصاد الجديد ومحتواه والتحديات التي يفرضها لمواكبته، وهنا سوف نؤكد على أهمية الانتباه للجوانب الأيديولوجية فيه وجوانبه الموضوعية.

في جزء ثان من العمل سنحاول تشخيص وضع اقتصاديات البلدان العربية وأنماط التشغيل التي اعتمدت والتحديات التي تنتظر هذه الاقتصاديات.

في جزء ثالث سنناول سوق العمل في البلدان العربية وتحدي تشغيل الشباب في ظل الاقتصاد الجديد.

في جزء رابع أردنا تبيان أهمية اهتمام البلدان العربية بالاستثمار المنتج لما له من دور في خلق المؤسسات وإنشاء فرص العمل، ولذلك لا بد من الاعتماد على التجربة التاريخية للبلدان وما تعلمنا النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة.

في الأخير نحاول تقديم بعض التوصيات من باب المساهمة في النقاش.

I - تعريف الاقتصاد الجديد :

استخدم مصطلح "الاقتصاد الجديد" في منتصف تسعينيات القرن العشرين¹ لتعيين عموماً التحولات التي برزت في بداية ثمانينيات نفس القرن والمرتبطة بالثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي للإنسان وبالأخص مجالات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك.

ظهر هذا المصطلح أثار نقاشاً ثرياً بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسيين وحتى الصحافة المختصة حول تعريفه ومحتواه وعوامل بروزه وأثاره المختلفة، وقد خلص هذا النقاش إلى إعطاء تعريف عديدة ومتباينة في بعض الأحيان لهذا الاقتصاد نلخصها فيما يلي:

■ هناك موقف أول يرى أن الاقتصاد الجديد استخدم إثر "تنامي أنشطة الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التي ارتفعت نسبتها تدريجياً على حساب إنتاج الخيرات المادية"²، كما يخص هذا الاقتصاد كل التطورات التقنية التي برزت وانتشرت وأدت إلى إحداث سلوك اقتصادي جديد وبالتالي إحداث تغييرات هيكلية كبيرة على نمط الإنتاج والتبادل والاستهلاك، وهو ما يبرز استخدام "الاقتصاد التقليدي" لمكتسبات هذه الثورة التكنولوجية وكذا بروز نشاطات ومهن جديدة بالإضافة لتغيير أساليب إدارة المؤسسات وأشكال تنظيمها واستراتيجياتها، وعلى أنماط الاستهلاك المادية والثقافية..إلخ.

يقصد بالاقتصاد الجديد كذلك، ذلك النم الناتج عن التكنولوجيات الجديدة والتي انعكست بإنشاء وتطور مؤسسات اقتصادية في قطاعات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وكذلك استخدام المؤسسات التابعة للاقتصاد القديم لهذه التكنولوجيات مما سمح الرفع من فعاليتها وإنتاجيتها والنمو.³

الاقتصاد الجديد إذن يخص كل ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بفروعه:

- الإعلام الآلي (صناعة الكمبيوتر وبرامج الإعلام الآلي..)

- الاتصالات وشبكاتها (الإنترنت والإنترانيت..)

- الإلكترونيك

هذا الأمر جعل العديد من الأخصائين يطلقون أسماء عديدة على هذا الاقتصاد مثل: "اقتصاد النيت" أو "الاقتصاد الرقمي" أو حتى "الاقتصاد الإلكتروني". لكن يجب القول كذلك أن العديد من المفكرين يضمنون عدد آخر من القطاعات منها قطاع البيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا وبنية المادة إلى هذا الاقتصاد الجديد، وحتى قطاع البنوك وقطاع المال (المنتجات المشتقة..)⁴.

ومن ضمن أهم الخصائص التي تميز الاقتصاد الجديد:

أ - أنه اقتصاد لا مادي يتميز بالرقمنة ومرتبطة أساساً بالقطاعات المذكورة أعلاه عكس الاقتصاد القديم الذي يتميز بإنتاج الخيرات المادية في قطاعات مثل الحديد والصلب، الكيمياء، السيارات، بناء السفن، صناعة

¹ - استخدم أول مرة في عدد نهاية سنة 1996 لمجلة "بيزنس ويك" الأمريكية، لكن "ألان قرينسبان" رئيس الخزينة الأمريكية أكد أنه استخدم من قبل في كل مرة ينتعش فيها الاقتصاد الأمريكي.

² - دومينيك بيلون، الرأسمالية الجديدة، لاديكوفارت، باريس، 2004، ص34.

³ - نفس المرجع أعلاه، ص37.

⁴ - كريستيان بالاس، تساؤلات حول الاقتصاد الجديد، موقع الانترنيت، انظر الهامش في الملحق.

الآليات. هذه الخاصية تستلزم في ظل قصر فترة حياة المنتج مرونة كبيرة في التشغيل وديناميكية أكبر في التكوين والتأهيل.

لكن يجب الملاحظة هنا، أن ثلث أرباع $\frac{3}{4}$ المؤسسات الخدمية في البلدان الصناعية تبقى مرتبطة في نشاطها بالصناعة، وهذا يعني أن الاقتصاد الجديد لازال نصيبه من الناتج الداخلي الخام ضعيفا مقارنة بالاقتصاد القديم، وبالتالي الانتباه لعدم وضعهما في تعارض أو تنافس بل في ترابط وتكامل. (انظر الجدول في الملحق)

ب - اقتصاد يتميز بالديناميكية والاتصالية (العلاقات المباشرة)، سواء على مستوى الإعلام أو التبادل، لهذا فهو يميل لتعويض الوسطاء التقليديين (الوكالات، البنوك، المحلات التجارية..). بمبادلات مباشرة وسريعة عبر التجارة الإلكترونية، والمضاربة عبر النيت.. الخ. هذه الديناميكية والاتصالية تجد تبريرها كذلك في ظل انخفاض المخزون وتباين المنتوجات وأذواق المستهلكين.

ج - اقتصاد يتميز كذلك بالتقاطع العرضي بين مختلف قطاعات الاقتصاد سواء التقليدية منها أو الجديدة، فالتكنولوجيا الجديدة تنتشر في كل الجهاز الإنتاجي الأمر الذي يؤدي إلى الرفع في الإنتاجية الكلية والنمو ويحدث مواقع شغل جديدة.

د - اقتصاد يصعب قياسه وتكميمه ومعرفة حجمه الفعلي وانتشاره وبالأخص حساب قيمته المضافة ومساهمته في الإنتاجية والنمو بصفة عامة وإنشاء مواقع الشغل⁵، وهذا لكونه مرتبط بالخدمات وإنتاج السلع غير المادية، لكن هناك دراسات جديدة استطاعت إبراز مساهمته غير المباشرة في الرفع في الإنتاجية الكلية والنمو والتشغيل (وإن كانت مواقع شغل هشة)⁶.

ما يتفق عليه أصحاب هذا التعريف هو أن في قلب الاقتصاد الجديد نجد الإنسان والعلم والمعرفة والبحث العلمي والبحث والتطوير والابتكار، كلها أصبحت مصدر مزايا مقارنة ديناميكية يجب أن تدرج ضمن أولويات السياسات الاقتصادية والتنموية ووضعها على قمة الانشغالات إذا ما أريد تحصيل التكنولوجيا وأقلمتها وتطويرها في ظل اقتصاد معلوم يقوم على المنافسة.

■ يستخدم مصطلح الاقتصاد الجديد في معنى آخر لوصف وضع تطور اقتصاديات البلدان الصناعية المتطورة منذ سنة 1990 وما عرفته من نمو مستمر ودون تضخم (قبل أزمة القيم الالكترونية سنة 2001 والأزمة الحالية التي انفجرت في صيف 2007).

هذا الموقف يرى أن اقتصاديات هذه البلدان دخلت منذ 1990 في نمط جديد من النمو يمكن تسميته ب"العهد الجديد"، وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية، التي دخل اقتصادها في دورة طويلة ومستقرة من النمو دامت 09 سنوات (1992-2000) وبمعدل وسطي قدر ب 4% سنويا دون أن يحدث ذلك تضخما ولا أن يرفع من معدلات البطالة، وهو ما دفع بعض الاقتصاديين للحديث عن "اقتصاد جديد" يزعزع مبادئ الكلاسيكي وقوانينه وبالأخص نظرية الدورات الاقتصادية (دورة كوندرا تيفيف أساسا) ومنحنى فيليبس (يضع التضخم والبطالة في علاقة عكسية).. الخ.

⁵ - أنظر أعمال كل من: - فرنسوا لوكي، مجلة الاقتصاد والإحصاء، رقم 339-340، سنة 2000.
- ميشال هوسون، وراء وهم الاقتصاد الجديد، منشورات ديسبوت، 2001، باريس.

⁶ - كريستيان بيلاس، المرجع أعلاه.

هذا الموقف يرى أن مصدر هذه الوتيرة العالية نسبيا من النمو هو ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الكلية وبالأخص استخدام مكتسبات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والثورة التكنولوجية وتحقيق مستويات عالية من الاستثمار فيها.

ضمن هذا الموقف دائما، هناك من المفكرين من يرى أن تحقيق هذه المعدلات من النمو كان بفضل تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة والعولمة الليبرالية، فمجلة "بيزنس ويك"⁷ ترى أن "الاقتصاد الجديد يضم الأسواق الكلية والثورة التكنولوجية، هذا الاقتصاد يتطلب شرطا وحيدا: رأسمالية جديدة أكثر لبرالية وأكثر مالية".

هذا الموقف يدعم بموقف آخر يرى بأن الاقتصاد الجديد يمثل الانفجار الكبير الذي يعرفه المجال المالي "الكوكبة المالية" والمولنة المتنامية للاقتصاد الذي يعكس بسيطرة الرأسمال المالي على الرأسمال المنتج.

لا نتوقف كثيرا هنا للقول أن هذا الاقتصاد الجديد كان جالسا على فوطة مالية خطيرة⁸، فالمستويات العالية من النمو التي تحققت لم تستمر طويلا بعد أن فتح هذا القطاع والاقتصاد للمضاربة المصرفية (إنشاء مؤشر القيم الإلكترونية "الناساك") والنتائج التي ترتبت عن ذلك مع انفجار أزمة القيم الإلكترونية سنة 2001 وانهار هذا المؤشر ومعه مؤسسات قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

على العموم، هذا الموقف يركز على أربع عناصر أساسية لمدح هذا الاقتصاد الجديد:

1. اعتبار اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لا بد أن يقتدي به وبالأخص اعتماد الليبرالية الجديدة التي تعتبر بمثابة الاقتصاد الخالص الصالح لكل مكان وزمان.
2. التكنولوجيات الجديدة هي مصدر نمو قوي ومستمر دون إحداث تضخم (عدا تضخم الأصول المالية)، وهذا بفضل ارتفاع الإنتاجية.
3. النمو المتولد هو بالضرورة خالق لمواقع شغل كبيرة بشرط اعتماد المرونة في سوق العمل مع كل ما تحملها من إجراءات.
4. رأسمالية جديدة هي ضرورية لمواكبة الثورة التكنولوجية تقوم أساسا على:

- منح السوق الأفضلية المطلقة في ضبط الاقتصاد

- تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي

- منح دور جديد للمؤسسة الاقتصادية تمنح الأولوية للمساهمين على حساب المسيرين والعمال، أي منح للعوائد المالية الأولوية على حساب الربح الإنتاجي والأجور.

مهما اختلفت هذه التعاريف والمواقف، هناك إجماع لديها قوامه أن الاقتصاد الجديد تحركه الثورة التكنولوجية وبالأخص في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتطبيقاتها على مختلف جوانب النشاط الإنساني من إنتاج وتبادل واستهلاك وتوزيع.

⁷ - العدد المذكور أعلاه.

⁸ - أرتوس باتريك، الاقتصاد الجديد، لاديكوفارت، باريس، 2001.

كما أن هناك إجماع بأن تطور هذا الاقتصاد الجديد يتم تحت في تأثير متفاعل مع عاملين أساسيين اثنين:

1. العولمة الجارية وتوسع التبادل مع تطور وسائل النقل وسرعة انتقال المعلومات وبروز أنشطة ومهن جديدة ومنتجات وأنماط استهلاك جديدة. وكذا صعود بلدان جديدة مثل الصين والهند والبرازيل التي تعد مناطق تكنولوجية جديدة تتوجه لقلب الترتيب الدولي في مجال هذه التكنولوجيات، إذ تعد ليس فقط بلدانا منتجة لها بل سوقا واسعة للخدمات المرتبطة بها، وهو ما يظهر جليا في ارتفاع معدلاتها وزيادة الإنفاق في البحث العلمي والبحث والتطوير وفي عدد براءات الاختراع المسجلة.

2. هناك تحولات يعرفها النظام الاقتصادي والاجتماعي تبرز أساسا في:

■ العلاقة بين الاقتصاد الجديد والنمو، إذ تؤكد كل المواقف العلاقة الطردية بين الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وارتفاع الإنتاجية والنمو، فالاقتصاد الجديد يعطي مكانة أكبر للأنشطة التي تحتوي على تركيبة تقنية للرأسمال أعلى، أي التي تحتوي أكثر على العلم والمعارف، لكن هذه العلاقة ليست آلية إذ هناك عوامل عديدة تعد من شروط النمو كذلك وبالأساس نوعية المؤسسات (الإدارة، منظومة التربية والتكوين والتأهيل، منظومة البحث العلمي، المنظومة المصرفية، المنظومة الإحصائية وإدارة العمل..)، وكذا بنية النسيج الصناعي ومستوى الهياكل التحتية، وكذلك دور الدولة في وضع السياسات التنموية والسياسات الاقتصادية، أخيرا المشاركة والحوار الاقتصادي والاجتماعي.

■ كما تظهر هذه التحولات في تغير سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين، وهذا يبرز:

- على مستوى المؤسسات مع انخفاض تكاليف الاستغلال وتحسين شروط الإنتاج والتوزيع وبروز أنماط جديدة من التسيير أكثر مشاركاتية وانتشار الحاكمية، لكن يجب القول كذلك أن تكاليف الاستثمار أصبحت ثقيلة (بالأخص تكاليف البحث والتطوير) مما فتح المجال لبروز أشكال جديدة من العقود والتحالفات بين المؤسسات وتنامي ظاهرة الاكتسابات والاندماجات.

- تغير أنماط الاستهلاك مع بروز منتجات جديدة وتباينها وسرعة دورة حياتها، وكذا تنوع أذواق المستهلكين والتحول في الطلب الذي أصبح في جزء منه فرديا على خلاف الاستهلاك المنمط الذي كان طاغيا.

- تغير أنماط التشغيل مع بروز حركية أكثر في المهن والمرونة في الشغل، وهو ما يفتح المجال لإنشاء فرص أكبر للتشغيل إذا ما توفرت سياسة مواتية للتكوين والتأهيل تجمع بين المعارف العامة القوية والتخصص الدقيق وربط ذلك باحتياجات الاقتصاد من الكفاءات وليس الشهادات، وإذا توفرت سياسات منسجمة للتشغيل تعتمد على إدارة للعمل عصرية ومدعمة بالموارد البشرية والمادية للقيام بمهامها فيما يتعلق ضبط سوق العمل وتنظيمها.

لكن، وبالنظر لصعوبة التمييز في هذا الاقتصاد الجديد بين ما هو نتاج للثورة التكنولوجية ومتطلباتها وما هو إحياء من السياسات الليبرالية الجديدة، يتوجب علينا التمعن جيدا في تحليل هذه التحولات واستخراج منها النظرة الصحيحة، فالمتتبع عن قرب لابد أن يميز بين:

■ الجانب الأيديولوجي الذي يعمل على التسويق السياسي والماركنتيلي للاقتصاد الجديد، الذي يستغل الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها لتمرير السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة وتسويقها، كاعتبار المرونة في سوق العمل من متطلبات نجاح الاقتصاد الجديد مثلاً.

■ والجانب الموضوعي الذي يعتبر هذه الثورة وتطبيقاتها هي حاملة لنمو وإنتاجية عالية تعود ثمارها على الإنسانية جمعاء إذا اعتمدت الإنصاف في التوزيع وتحقيق الرفاه للسكان ورفع القدرة الشرائية للعمال.

من كل ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجديد في محتواه الموضوعي هو حامل لتحديات كبيرة بالنسبة للبلدان العربية، خاصة في ظروف الأزمة الهيكلية التي تعرفها اقتصادياتها: أزمة التنمية، وما تبعها من أزمة في التشغيل اللائق، وهي التحديات التي تستلزم إحداث ديناميكية في اقتصاديات هذه البلدان تقوم على:

■ بعث ديناميكية اقتصادية جديدة تعتمد على إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضع التصنيع والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة في أولى أولوياتها لما له ذلك من تأثير على باقي القطاعات الاقتصادية، وما يمنحه من استقلالية في القرار الاقتصادي والسياسي، وما يخلقه من مزايا تنافسية ديناميكية.

■ بعث ديناميكية للبحث العلمي والبحث والتطوير والابتكار.

■ وضع الفرد والإنسان في مركز الاهتمامات عبر التعليم والتكوين والتأهيل.

■ بعث ديناميكية اجتماعية لا تفصل بينها وبين الجانب الاقتصادي وتقوم على سياسة توزيع عادلة تجزي العمل.

■ ديناميكية مدنية تعتمد الحوار الاقتصادي والاجتماعية.

أمام تحدي الاقتصاد الجديد، البلدان العربية تنتظرها تحديات أخرى هي تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحدي التشغيل وبالأخص تشغيل الشباب، فكيف يمكن لهذه البلدان الرد على هذه التحديات في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية وأزمة التشغيل. لمحاولة الإجابة على ذلك سنتناول وضع اقتصاد البلدان العربية وسوق التشغيل فيها.

II - تشخيص اقتصاد البلدان العربية وأنماط التشغيل المعتمدة :

المنطقة العربية التي تضم 22 بلداً يمتد بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط ذات ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة وأنماط تنمية تبدو متنوعة، إلا أنها في الواقع نجد لديها العديد من التقارب والنقاط المشتركة، التي يمكن أن تكون مصدر قوة لبناء تكامل اقتصادي حقيقي يسمح لها بتحقيق تنميتها الاقتصادية وحل مشاكلها الاجتماعية وتصبح قوة تفاوضية في إطار العولمة الجارية.

في تحليل وضع اقتصاديات هذه البلدان يمكن تقسيم مراحل تطورها إلى مرحلتين أساسيتين:

1. في مرحلة أولى من تطورها التي امتدت إلى غاية بداية 1980 عموماً، اعتمدت معظم البلدان العربية رغم اختلافاتها على سياسة تنموية تقوم على إحلال الواردات (أي إنشاء صناعات تنتج مواد تعوض وارداتها وتقلص تبعيتها للخارج). وقد تطلب لتحقيق ذلك عدة إجراءات نذكر الأساسية منها:

- تدخل مكثف للدولة في مجال الإنتاج والتوزيع وتعديل الدورة الاقتصادية عبر التخطيط الاستراتيجي

أو الإجمالي، هذا في ظل ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على تحمل مهام التنمية.

- حماية عالية للسوق الداخلية من المنافسة الأجنبية، عبر وضع سياسات جمركية صارمة تفرض احتكار الدولة وتسمح بحماية المنتوجات الوطنية.

- الاعتماد على السوق الداخلي كمحرك أساسي لعملية النمو والتنمية، لأن الهدف الأساسي كان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ودفع الطلب الداخلي.

- لهذا لعبت سياسة التشغيل والأجور والحماية الاجتماعية دوراً محورياً لكونها تعد من مكونات تحريك الطلب المحلي.

- اعتماد سياسة للتعليم والتكوين والتأهيل حاولت التماشي مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية.

في هذه المرحلة، ومع اعتماد هذه الإجراءات احتلت سياسة التشغيل وتقليص البطالة المكانة الأولى في السياسة التنموية المعتمدة، ورغم تفاوت التجارب والبعد الذي اتخذته في كل بلد إلا أنه يمكن القول أنه من ناحية التشغيل تحققت نتائج جد إيجابية أدت إلى إنشاء عشرات الملايين من مواقع الشغل الدائمة وإلى تقليص نسب البطالة بنسبة كبيرة.

هذه المرحلة توقفت بفعل عوامل داخلية نذكر منها أساساً سيادة النظرة التكنوقراطية والبيروقراطية في عملية النمو والتنمية والافتقار للحوار الاقتصادي والاجتماعي والمشاورة، وكذا عوامل خارجية هي درجة تبعية اقتصاديات البلدان العربية بالخارج سواء من ناحية صادراتها من المحروقات والمواد الأولية أو من ناحية تبعيتها المالية، لهذا وبمجرد انخفاض أسعار هذه المواد في السوق العالمي، وبمجرد تغير شروط المديونية الخارجية (ارتفاع أسعار الفائدة بعد قرار تعويمها واعتماد السياسات الليبرالية الجديدة)، دخلت معظم البلدان العربية في أزمة اقتصادية حادة وهيكلية.

2. المرحلة الثانية تميزت بأزمة النموذج التنموي المعتمد وتطبيق برامج التعديل الهيكلي ومن وراءها السياسات الليبرالية الجديدة التي أصبحت الآن معروفة في مرحلتها الأولى المتضمنة إجراءات للضغط على الطلب والمرحلة الثانية التي تقوم على تشجيع العرض بغرض التصدير. نتائج هذه السياسة الجديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التخلي عن النمط التنموي السابق والانتقال إلى نمط تنموي جديد قائم على اعتماد اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة في ضبط الاقتصاد والتخطيط.

- تغير أولويات السياسة الاقتصادية وبالأخص فيما يتعلق بسياسة التشغيل لتصبح الأولوية هي محاربة التضخم (وهذا بغرض تشجيع التصدير) واستقرار سعر الصرف وقيمة العملة (لجلب الاستثمار الأجنبي وضمان تحويل الأرباح).

- التشغيل والأجر يتحولان إلى متغيرات لتعديل الدورة الاقتصادية وذلك باعتماد المرونة في سوق العمل لتخفيض تكاليف الأجور والأعباء الاجتماعية، الأمر الذي فاقم من الهشاشة والعمل غير اللائق .

- تطور الاقتصاد غير المنظم بشكل كبير ساهم كذلك في هشاشة سوق العمل وانتشار العمل غير لائق.

- النمط التنموي الجديد غيَّب بشكل شبه كلي سياسات التشغيل الشاملة والنشطة وأدى إلى اعتماد شبه وحيد لسياسات تشغيل غير النشطة والتي تقوم على تقادي التسريح ووضع شبكة اجتماعية لحماية العمال المسرحين.

يجب الإشارة أن بعض البلدان العربية قد اعتمدت سياسات نشطة للتشغيل، بالأخص الشباب، بوضع برامج لتشغيل الشباب أدت في السنوات الأخيرة، بالإضافة لبرامج للإنفاق العمومي، إلى تقليص معتبر لمعدلات البطالة والتخفيف من حدتها، لكن معظم هذه البرامج كانت تفتقد للنظرة الشاملة والكلية وتمخض عنها إنشاء في الكثير منها لمواقع شغل لمدة محددة وهشة وتفتقد لشروط العمل اللائق.

هذه المرحلة بالنموذج الجديد المعتمد للنمو، والذي يجب التذكير أنه كان بإيعاز من مؤسسات بروتون وودس (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وبايحاء من الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد ووافق واشنطن، قد أدت بصفة عامة إلى تفاقم مشكل البطالة في البلدان العربية بشكل خطير، خاصة لدى الشباب، وهذا بفعل ازدياد أعداد الوافدين لسوق العمل في كل سنة وعدم قدرة السوق على تلبية الطلبات الجديدة هذه بفعل نقص برامج الاستثمار العمومي والخاص.

ازدياد أعداد البطالين هذا هو ناتج كذلك عن أعداد العمال المسرحين إثر تطبيق برامج خصوصية القطاع العمومي والانفتاح الاقتصادي الذي أدى إلى تحطيم العديد من الوحدات الإنتاجية العمومية والخاصة.

وكما أشرنا أعلاه، رغم التحسن الحاصل في السنوات الأخيرة في معدلات النمو والناتج عن زيادة الإنفاق العمومي إثر تحسن موازين مدفوعات معظم البلدان العربية وتمتعها بفوائض متفاوتة من احتياطات الصرف من جراء تثنيم أسعار المواد الأولية وبالأخص المحروقات، وهو النمو الذي أدى إلى تقلص معتبر في نسب البطالة في البلدان العربية، إلا أنه يجب القول أن الأزمة الحالية من المنتظر أن تمد بثقلها وستؤثر على معدلات البطالة نحو الارتفاع لا محالة.

لهذا يبقى تحدي التشغيل وبالأخص تشغيل الشباب في ظل أزمة التنمية في البلدان العربية وفي ظل الاقتصاد الجديد من أهم التحديات التي تنتظر هذه البلدان في السنوات القادمة.

III - سوق العمل في البلدان العربية وتحدي تشغيل الشباب في ظل الاقتصاد الجديد :

بلغ حجم سكان البلدان العربية سنة 2008 ما يقارب 338.4 مليون، كما بلغ معدل النمو السكاني خلال هذا العقد نسبة 2% سنويا، بعد أن كان 2.4% في العقد الماضي.

كما وصل عدد السكان البالغين سن العمل في البلدان العربية إلى 229 مليون عام 2008، وبلغ حجم القوى العاملة فيها في نفس السنة ما يقارب 125 مليون ومن المتوقع أن يصل هذا الحجم إلى 146 مليون سنة 2020.⁹

مما لا شك فيه أن هذه الزيادة ستطرح تحديا كبيرا في السنوات القادمة على البلدان العربية يتمثل في ارتفاع الوافدين إلى سوق العمل بالنظر لدخول سكان عدد من البلدان العربية في المرحلة الثالثة من التطور الديموغرافي حيث تزداد نسبة السكان في سن العمل، لهذا فنمو القوى العاملة سيكون خلال هذا العقد في حدود 3.1% سنويا بالرغم من أن معدل النمو السكاني هو 2% كما قلنا وهذا يعني أن نمو القوى العاملة سيكون أسرع من نمو السكان.

هذا النمو في عدد العمال البالغين سن العمل يعد من أعلى المعدلات في العالم.

⁹ - منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، تقديرات أولية لعام 2008.

1. الاتجاهات الهيكلية لسوق العمل في البلدان العربية :

تتميز سوق العمل في البلدان العربية بالخصائص الأساسية التالية:

■ **بقاء نسبة البطالة مرتفعة:** كما أشرنا، سجلت البلدان العربية معدلات نمو اقتصادي قوية نسبياً منذ سنة 2000 إلى غاية ما قبل الأزمة الحالية تراوح بين 5% و 6% في المتوسط سنوياً، ورغم العلاقة التي بدت متينة بين معدلات النمو هذه والتشغيل حيث سجلت معدلات البطالة انخفاضاً منذ عام 2003 (عدا بعض بلدان الخليج والبلدان المتضررة من الاحتلال) إثر زيادة نسبة الاستخدام خلال الفترة الممتدة من 1998 و 2008 ب(39%) مقارنة بارتفاع نسبة السكان البالغين سن العمل (34%) خلال نفس الفترة، تبقى نسب البطالة جد مرتفعة تقارب 14% وهي من النسب الأعلى في العالم.

تشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد البطالين في البلدان العربية سيصل إلى 17 مليون، كم تشير إحصائيات البنك الدولي إلى ضرورة توفير فرص عمل في المنطقة تتراوح بين 80 و 100 مليون حتى عام 2025 (أي 6 ملايين فرصة عمل سنوياً).

■ **الشباب أكبر ضحية:** البطالة في البلدان العربية هي قبل كل شيء بطالة شباب، إذا تمثلت أعلى المعدلات في العالم بنسبة 50% من مجموع البطالين، وخطورتها تكمن في أنها تتركز في أوساط الشباب المتعلم وطالب العمل لأول مرة، هذا يعني أن البلدان العربية هي أمام بطالة تهميش تهدد بنسف الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي لهذه البلدان وتنامي أشكال العنف المختلفة، إن لم توضع خطط وبرامج عاجلة وذات مدى بعيد للحد من هذه المشكلة.

وتكمن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه الظاهرة في:¹⁰

- تقلص قدرة القطاع العام على التشغيل، رغم أنه يبقى أكبر مشغل مقارنة بالقطاع الخاص، وهذا من جراء النمط الجديد من النمو الذي اعتمد بعد 1980 الذي أدى لتجميد التوظيف في الوظيفة العمومية والخدمة العمومية أو تقليصه وكذا خوصصة مؤسسات القطاع العام.

- ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على توفير فرص عمل كافية، وهذا يعود لأسباب تاريخية، وعدم توفر البيئة المواتية للاستثمار.

- ضعف مستوى وجودة التعليم والتكوين والتأهيل في البلدان العربية وعدم توافقه مع متطلبات سوق العمل خاصة في ظل الاقتصاد الجديد.

■ **استمرار الهوة بين الجنسين:** رغم ارتفاع المشاركة الاقتصادية للنساء في سوق العمل في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى جد منخفضة مقارنة بمناطق العالم الأخرى، هذا الأمر يجعل نسبة البطالة عند النساء جد مرتفعة خاصة عند المتعلّقات. وتكمن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع إلى تجزئة سوق العمل، حيث تميل النساء للتركيز على مهن معينة فقط.

¹⁰ - ورقة عمل حول تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة، مقدمة من منظمة العمل العربية في منتدى بيروت للتشغيل، أكتوبر 2009.

- **القطاع العام الأكثر تشغيلًا من القطاع الخاص:** لازال القطاع العام صاحب العمل الرئيسي في المنطقة العربية (29% من إجمالي حصص الاستخدام)، كما أنه يوفر أحسن الأجور والرواتب وأفضل ظروف العمل.
- **ازدياد الهجرة للعمل بين البلدان العربية وخارجها:** ارتفاع معدل هجرة اليد العاملة سواء بين البلدان العربية أو خارجها سواء على شكل هجرة العقول أو الهجرة السرية، يعد من أهم التحديات سوق العمل حاليا ومستقبلا.
- **تنامي نطاق الاقتصاد غير المنظم:** أصبح هذا الاقتصاد يمثل نسبة معتبرة من اقتصاديات البلدان العربية، كما يتكفل بجزء من التشغيل لكن في ظروف جد غير لائقة سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل والحماية الاجتماعية، هذا الوضع يفاقم من الهشاشة وزيادة الفقر لدى عمال هذا القطاع.

2 - التحديات المنتظرة:

كل المؤشرات تؤكد أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية ستزيد من تدهور سوق العمل في البلدان العربية وهذا يتطلب من البلدان العربية تكثيف جهودها لوضع التشغيل ضمن أولوياتها بشكل فعلي وملمس، ولا بد أن يظهر ذلك في الشروع في سياسة نشطة للتشغيل تقوم على سياسة إرداوية لبعث الاستثمارات المنتجة وإنشاء المؤسسات سواء في قطاعات الاقتصاد القديم أو الجديد مع إعطاء أهمية قصوى لاكتساب التكنولوجيا عبر سياسات لتطوير التعليم والتكوين والتأهيل والبحث العلمي والبحث والتطوير.

لإبراز أهمية الاستثمار المنتج واستحداث المؤسسات ودورها في إضفاء ديناميكية على سوق العمل وإنشاء مواقع الشغل المناسبة للحد من ظاهرة البطالة وبالأخص لدى الشباب، وكذا دور الدولة في كل ذلك عبر وضع سياسات كلية ومنسجمة للتنمية الاقتصادية والتشغيل.

III - الاستثمار واستحداث المؤسسات ودورها في خلق فرص عمل للشباب:

من المسلم به اليوم أن الاستثمار والمنتج منه أساسا هو ليس فقط محرك الدورة الاقتصادية بل موسعها، كما أنه من المسلم به أن نجاعة كل استثمار مرتبط بمستوى استخدام مكتسبات التقدم التكنولوجي المطابق لكل مرحلة.

لهذا يكتسي الاستثمار في الاقتصاد الجديد اليوم أهمية قصوى بالنسبة للبلدان العربية إذا ما أرادت تحقيق تنميتها وحل مشاكلها الأساسية وبالأخص البطالة وبطالة الشباب أساسا.

إنطلاقا من كل هذا فالحديث عن الاستثمار يقودنا للتمييز بين جانبيه الأساسيين: الاستثمار على المستوى الجزئي والذي يخص أساسا¹¹ تلك النفقات التي يقوم بها المقاول (المؤسسة) من أجل تحويل الرأسمال النقدي الذي بحوزته إلى رأسمال منتج، أي إلى وسائل إنتاج (شراء آلات ومعدات ومباني، وقوة عمل ..) بغرض خلق قيمة جديدة، والاستثمار على المستوى الكلي والذي يخص الإنفاق الذي تقوم به الدولة أو السلطات العمومية لتطوير البنيات الاقتصادية

¹¹ - لا ندمج هنا الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار في الحفائب أي في الأسواق المالية.

والاجتماعية والسياسية للبلاد (الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة، والمادية وغير المادية.. وتوزيعها عبر مناطق البلد..)
بغرض تحقيق النمو والانطلاقة الاقتصادية وبصفة أعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من أهمية وحتمية الأول لما له من دور في خلق الثروة وإنشاء مواقع الشغل وفي توسيع عملية الإنتاج واستحداث مؤسسات جديدة (توزيع المداخل، الادخار وإعادة الإنتاج..)، إلا أنه يجب القول بأنه يبقى محددًا بصفة عامة بالجانب الثاني من الاستثمار، بل يبقى أساسًا محددًا بدور الدولة ليس فقط في خلق الإطار التشريعي والقانوني والمؤسسي لبعث الاستثمارات (خلق فرص الاستثمار) واستحداث المؤسسات والصهر على ديمومتها، بل دورها المحرك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال السياسات الاقتصادية التي تضعها وتصهر على تطبيقها، وبصفة أعمق من خلال الإستراتيجية التنموية المعتمدة والتي تحدد المعالم الكبرى لسياسة التصنيع والسياسة الفلاحية وسياسة التعليم والتكوين والبحث العلمي... إلخ .

لهذا سنحاول التركيز على هذا الجانب الثاني من الاستثمار، لأنه في اعتقادنا هو الحاسم في بعث عملية الاستثمار واستحداث المؤسسات وخلق مناصب الشغل، بل هو الحاسم في تحقيق النمو والانطلاقة الاقتصادية والتنمية بصفة عامة، وللتمكن من ذلك سنتناول في جزء أول من هذا العمل دور الدولة في بعث حركية الاستثمار والنمو وأشكال تدخلها لتحقيق ذلك، ثم سنحاول تناول تجربة الجزائر في هذا المجال.

1 - الاستثمار واستحداث المؤسسات ودور الدولة:

إن موضوع دور الدولة في بعث الاستثمارات واستحداث المؤسسات يكتسي أهمية بالغة خاصة في ظروف الأزمة الخطيرة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ومعه نمط التراكم الذي اعتمد منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين والفكر الذي صاغه.

وبالفعل، فإن الدرس الأساسي الذي يجب استخلاصه من هذه الأزمة على الأقل (لأن هناك دروس كثيرة لازال بالإمكان استخلاصها) يمكن تحديده في جانبين:

- الأول يتعلق بمكانة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعد أن ساد منذ الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين نمط من التراكم سميّ بالنمط "الفوردي - الكينزي" والذي قام على أساس التدخل القوي للدولة لدفع الطلب الفعال للخروج من الأزمة الاقتصادية لسنوات 1929-1933 ودمار ما بعد الحرب، وذلك عبر سياسات اقتصادية لبعث الإنفاق العمومي الاستثماري وفي المشاريع الكبرى والإنفاق الاجتماعي وإجراءات لتخفيض أسعار الفائدة والضرائب لدفع الاستثمار المنتج العمومي والخاص، وهو النمط الذي حقق "الثلاثينات المجيدة" المتجسدة في الارتفاع الاستثنائي لمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الشبه الكامل وتحسين لم يسبق له مثيل لمستوى معيشة السكان والعمال.. إلخ، عرف منتصف السبعينيات من القرن الماضي عودة الانكماش الاقتصادي وإثره سيادة الأيديولوجية الليبرالية الجديدة التي دعت و "ادعت" بالباح أن السوق وحده هو كفيل بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل، ومنه رفض كل تدخل للدولة والجماعات المحلية في الاقتصاد تحت حجج عديدة (نفقات الدولة الموصوفة بالتبذير وتبديد الأموال، إنشاء المؤسسات والتوظيف الموصوف بالبيروقراطية وتحويل الأموال من القطاع الخاص للقطاع العام، الاقطاعات

الإجبارية الموصوفة بأنها تعرقل المنافسة وربحية المؤسسات، الإنفاق الاجتماعي الموصوف بسخاء دولة الرفاه..الخ)، هذه الأيديولوجية التي تجسدت في نمط جديد من التراكم سمي "وفاق واشنطن" القائم على مبادئ الضغط على الميزانية العمومية والإنفاق العام بهدف القضاء على العجز في الميزانية، وتحرير الاقتصاد وتفكيك كل القواعد التي وضعتها الدولة الكينزية لتعديلها، وخصوصة المؤسسات العمومية والخدمة العمومية، وتحرير حركة رؤوس الأموال وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والتجارة الخارجية، وتحرير سوق العمل وتفكيك قوانين العمل والحماية الاجتماعية، بمعنى آخر ضرورة ابتعاد الدولة عن كل نشاط اقتصادي أو فعل بإمكانه المساس بالسير الحر والتلقائي (الطبيعي) للسوق وفعل "اليد الخفية"، وترك السوق وحده يعمل لأنه الميكانيزم الكوني الأمثل لتسيير الاقتصاد.

اليوم وبعد 30 سنة تقريبا من تطبيق هذا النموذج في البلدان الرأسمالية المتطورة وفي البلدان النامية تحت اسم "برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي"، تظهر النتائج إلى الملام في هذه الأزمة العالمية التي هي ليست أزمة مالية فقط ولا اقتصادية فقط بل هي أزمة كونية لنمط من التراكم قام على إبعاد الدولة من النشاط الاقتصادي ومن دورها التعديلي وبالأخص في مجال التوزيع وإعادة توزيع الثروة والدخل، والأخطر من ذلك في بلداننا النامية إبعادها من مهمة قيادة وتحريك عملية الانطلاقة الاقتصادية والتنمية، الأمر الذي فاقم في الهوة والفوارق بين الشعوب والدول.

• أما الثاني فيتعلق بالمنحى الذي أخذه نمط التراكم الجديد منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، والذي عرف منذ هذه الفترة السيطرة التدريجية للرأسمال المالي المضاربي على حساب الرأسمال المنتج المنشئ للمؤسسات ومواقع الشغل والثروة، وطغيان الاقتصاد الوهمي على الاقتصاد الحقيقي.

وبالفعل، فعلى اثر تطبيق الوصفات الليبرالية الجديدة التي تجسد في المجال النقدي والمالي بتحرير حركة رؤوس الأموال وتفكيك القواعد المسيّرة له (وبالأخص تفكيك الوساطة المالية) وتعويم أسعار الصرف وأسعار الفائدة، طرأ على نمط التراكم الرأسمالي تحولا نوعيا برز على المستوى الكلي بتوجه كمية دائما أكبر فأكثر من رؤوس الأموال للمضاربة عوض الإنتاج وهذا يعني بصفة ملموسة ترك النشاط المنتج الخالق للثروة ومناصب شغل والمحدث للطلب، كما برز على المستوى الجزئي بسيطرة المساهمين على قرارات المؤسسات الاقتصادية التي اتجهت أكثر فأكثر لرفع عوائدهم (المساهمون) عوض خلق الشغل وتوزيع المداخل لدفع الطلب وهذا عبر عدة ميكانيزمات (إعادة لتوطين الصناعات، الاندماجات والاكْتساب الدولية، الضغط على الأعباء الاجتماعية للمؤسسات والأجور الحقيقية للعمال..). إن نتائج كل هذا هو تراكم الأموال في أيدي فئات دائما قليلة أكثر فأكثر من المضاربين والسامسة (من البلدان الرأسمالية المتطورة وتوابعها في البلدان النامية من الفئات الريعية والمرتشية والمحولة لرؤوس الأموال..). في السواق المالية والبورصات والتي اخترعت أساليب أكثر فأكثر تكنولوجية (المنتجات المشتقة وغيرها..). من أجل الثراء السريع بما فيها الجريمة المالية المنظمة (تهريب رؤوس الأموال وتبييض تلك المتأتية من المتاجرة بالمخدرات والتبغ والجنس..).

إن تناول هاتين النتيجتين الأساسيتين وتحديد مستوى خطورتهاما يكتسيان بالنسبة لنا أهمية بالغة لأننا نعتقد أنه لا يمكن بعث الاستثمارات واستحداث المؤسسات المنتجة الخالقة للثروة الشغل دون مسألتين أساسيتين: دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضرورة الابتعاد عن المضاربة المالية والتوجه نحو بعث الاستثمار المنتج.

2 - دور الدولة والنقاش سوق/دولة:

إن النقاش حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي والعلاقة بين اقتصاد السوق والدولة، قد شغل كثير من الباحثين والمفكرين منذ نشأة الاقتصاد كعلم مستقل بموضوعه ومنهجه وقوانينه، وهو النقاش الذي احتدم مع أزمة الكساد الكبير سنوات 1929-1933 وبروز الفكر الكينزي الذي استعاد للدولة مكانتها في الاقتصاد والفكر المعارض له الممثل في الاقتصادي النمساوي "فريدريك ف. هايك"¹²

هذا النقاش يعود للظهور بقوة مع أزمة 1970 مع بروز الفكر الليبرالي الجديد الذي ينتصر في النهاية مع صياغة وفاق واشنطن وتطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة إلى غاية نهاية التسعينيات والتي يمكن تلخيصها في التحرير الكلي للاقتصاد وتراجع الدولة واعتماد السوق كميكانيزم وحيد لتسيير الاقتصاد.

بداية سنة 2000 تعد منعرجا حاسما في تطور هذا النقاش، فمع بداية بروز بوادر الإرهاق والتعب على نمط التراكم الليبرالي الجديد (تواضع معدلات النمو، الأزمات المتكررة، عدم تحقق الانطلاقة الاقتصادية في أي بلد طبق برامج التعديل الهيكلي، ازدياد الفوارق داخل البلدان وفيما بينها، بروز مشاكل كونية مثل البيئة والتصحر والمجاعات..) وانفجار الأزمة الحالية، يعود الجدل حول هذه المسألة ويبرز عدد من المفكرين الاقتصاديين بمختلف توجهاتهم للتشكيك في قدرة السوق وحده على تسيير الاقتصاد وتحقيق التخصيص الأمثل لموارد والتوزيع العادل للدخل، فالمفكر الاقتصادي "جوناس كورناي" حامل جائزة نوبل في الاقتصاد يقول أن "القناعات التي كانت سائدة خاصة تلك المتعلقة بوجود معلومة تامة وإمكانية بناء دالة للمنفعة الجماعية والإيمان بالميل التلقائي للسوق نحو التوازن... كل هذه الفرضيات تجاوزها الزمن ولا تعكس الحقيقية تماما"¹³، نفس الاقتصادي يصرح كذلك بأنه إذا لا يمكن تصور اقتصاد من دون سوق فإنه لا يمكن تصور هذا الأخير بدو دولة. المفكر الاقتصادي الحامل لجائزة نوبل للاقتصاد كذلك "جوزيف ستيجليتز" يوجه للمؤسسات المالية والنقدية الدولية والفكر الليبرالي الجديد الذي يصفه ب"الدوغم"¹⁴ انتقادات شديدة سواء من الناحية النظرية أو من جانب النفاق في العلاقات الدولية واعتماد سياسة الكيل بمكييلين تجاه البلدان النامية. "جوزيف ستيجليتز" سيعمد في الكتب التي ينشرها منذ 2002 إلى كشف عيوب ونقائص الفكر الليبرالي الجديد وبالأخص موقفه من الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، ويعمل على تقديم اقتراحات نظرية وملموسة لاستعادة هذا الدور خاصة في البلاد النامية.¹⁵ اقتصادي لآخر هو كذلك حامل لجائزة نوبل للاقتصاد (سنة 2008) هو "بول كروغمان" وجه انتقادات

¹² - الذي أسس في الأربعينيات "جمعية مونت برلان" للدفاع عن قيم الليبرالية الأرثوذكسية.

¹³ - Jonas Kornai, Interview dans la Revue « Economia » du 19/08/2006

¹⁴ - في كتابه "خيبات العولمة" يقول عن الليبرالية الجديدة بأنها: "مزيج من الدوغم والاقتصاد الرديء الذي يخفي مصالح خاصة".

¹⁵ - voir les livres de Joseph Stiglitz : « La grande désillusion »(2002), « Quand le capitalisme perd la tête »(2003) et « Un autre monde, contre le fanatisme du marché »(2006), ED Fayard, Paris.

شديدة للتبادل الحر في التجارة الدولية واعتبر أن حجم الدولة الاقتصادي يشكل مصدرا هاما للمزايا المقارنة، وبالتالي يجب على الدول وبالأخص النامية منها أن تضع "سياسات تجارية إستراتيجية"¹⁶.

الحقيقة أن الواقع التاريخي والتاريخ الاقتصادي هو حامل لكثير من الوقائع التي تفند فكرة إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، فعكس ما يعتقد الكثير، وحسب الوهم السائد بأن بناء الرأسمالية قد تحقق دون تدخل للدولة وبفضل المبادرة الحرة لمقاولين "أكفاء وأذكياء" يمتازون بالرشاد والعقلانية الاقتصادية..، فإن تاريخ الرأسمالية يعلمنا أن دور الدولة كان حاسما في كل مراحل تطورها بدء بالحركة الاستعمارية ودورها في تحويل ثروات هائلة (رأسمال نقدي وبشري ومواد أولية زراعية ومعنوية) والتي شكلت أحد الركائز الأولية للتراكم الرأسمالي، إلى غاية مرحلة الثورة الصناعية التي تدخلت فيها الدولة لضمان انطلاق الاقتصاد الإنجليزي (حركة التسييج وقانون كرومويل) والفرنسي (المصانع الكولبيرية، وتطوير السكة الحديدية) والولايات المتحدة (مصادرة الأراضي والسكة الحديدية) وألمانيا (تطبيق الإجراءات الحمائية لفريدريك ليست من 1789 إلى 1946) واليابان (نحو حوالي سنة 1868 إنشاء مؤسسات تابعة للدولة).. إلخ.¹⁷

التاريخ الاقتصادي علمنا كذلك أن الدولة تدخلت دائما أثناء وبعد الأزمات الاقتصادية والحروب عبر فرض إجراءات حمائية لحماية الاقتصاد وكذا إجراءات لدفع الانطلاقة الاقتصادية والنمو مستخدمة أداة التخطيط والتأميم، وهو ما حدث بعد أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929-1933 والحرب العالمية الثانية مع ميلاد الوفاق "الكينزي - الفوردي" وتطبيق السياسات الاقتصادية الكينزية في كل البلدان الرأسمالية المتطورة وتحقيق الثلاثينات المجيدة، وهي السياسات التي تتلخص أساسا فيما يلي:

- سياسة توسعية للميزانية والمتمثلة في بعث الإنفاق الاستثماري وفي الأشغال الكبرى والبناءات التحتية، والإنفاق الاجتماعي، وهذا بغرض إنشاء مناصب الشغل وتوزيع مداخيل كفيلة بدفع الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي وتشجيع الإنتاج. هذه السياسة هي مرفقة بنمط من التوزيع يهدف إلى إضفاء نوع من الإنصاف في توزيع الدخل بين العمل والرأسمال وتقليص الفوارق الاجتماعية.
- سياسة نقدية انسيابية تهدف لتخفيض أسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار المنتج حتى وإن أدى ذلك إلى التضخم فقليل منه لن يقتل كما قال كينز نفسه.
- سياسة ضريبية تهدف لتخفيض الضرائب على المنتجين بهدف تشجيع الإنتاج والاستهلاك.

التجربة التاريخية للعشريات الثلاث الأخيرة من تطور بلدان شرق آسيا تؤكد دور الدولة الاستراتيجي في قيادة عملية النمو في هذه البلدان وفي توزيع ثماره، فالمعجزة الآسيوية كما تسمى بحق تحققت بفعل دور الدولة في تخطيط وتأطير وضبط عملية التنمية عبر سياسة هادفة لدفع الاستثمارات المنتجة والتحكم في حركة التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال (التي أدى تحريرها في بداية 1990، بضغط من البنك العالمي، إلى الأزمة المالية الخطيرة التي عرفتها

¹⁶ - Voir Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7^{ème} Edition, PEARSON Education, France, 2006.

¹⁷ - Voir : Michel Beaud, Histoire du capitalisme 1500-1980, Ed . Seuil, Paris. 1979

هذه البلدان سنة 1997)¹⁸، والمجهود المبذول في مجال التعليم والتكوين والبحث العلمي والبحث والتطوير، وكذلك بفضل دور الدولة في تجنيد الادخار وتنظيم العمل وبضمان توزيع ثمار النمو.¹⁹

خلال هذه الفترة الأخيرة كذلك، ورغم ما يروّج عن مزايا حرية التبادل والمنافسة التامة، فإن تطور الاقتصاد سواء داخل الدول أو على المستوى العالمي يتم ضمن سيطرة كلية للاحتكار ومختلف أشكال الدعم للمنتجات الفلاحية والصناعية، ولا نذهب بعيدا فإن الأزمة الحالية كشفت بصفة واضحة أن السوق وحده هو غير قادر على تجنيد وتخصيص وتوزيع الموارد، لهذا هرعت معظم الحكومات ومعها أغلب المنظرين المادحين لمزايا السوق الحرة إلى الدولة والموارد العمومية وروافد الإنفاق العام لإنقاذ البنوك والنظام المالي والاقتصاد عامة من الانهيار.

لقد أردنا أخذ هذا المنعرج الطويل نسبيا للتأكيد أن للدولة دور أساسي وأكيد في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو الدور الذي ظهر جليا خلال كل مراحل تطور اقتصاد الدول والاقتصاد العالمي منذ نشوء "الاقتصاد العالم". هذا الدور الذي يصبح أكثر إلحاحا في واقع تطور البلدان النامية التي هي بحاجة لمجهود مضاعف لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل ضعف الادخار الخاص وضعف البورجوازية المحلية المنتجة.. فكيف يكون هذا الدور بصفة ملموسة؟

3 - دور الدولة في بعث الاستثمارات واستحداث المؤسسات:

النظرية الاقتصادية وبالأخص المدرسة الكينزية وكذلك الممارسة الاقتصادية وتجربة الدول في اعتماد السياسات الاقتصادية، تمدنا بعدد من الإجراءات والروافد والآليات تعتمد الدولة من أجل بعث النمو وتحقيق رفاه دائما أفضل لمواطنيها، وهذا لن يتحقق من دون سياسات محكمة لبعث الاستثمار المنتج المنشئ لمؤسسات ديناميكية تخلق الثروة والشغل.

بصفة عامة وفي حالة البلاد النامية، لا نرى إمكانية بعث الاستثمارات وتحقيق النمو والانطلاقة الاقتصادية دون توفر الشروط التالية:

أ - أهمية وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو "للتنمية المستدامة"، تحدد الأهداف الإستراتيجية الطويلة المدى وبالأخص الأهداف الهيكلية التي تغيّر من بنيات المجتمع وتهيأ شروط التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي المستديم.

في اعتقادنا لا يمكن تصور أي سياسة اقتصادية من دون إستراتيجية تنموية، تكون هذه الأخيرة بمثابة ورقة طريق للأولى وتكون الأولى الأداة لتحقيق الثانية.

بمعنى آخر تدخل الدولة سيكون على مستويين:

¹⁸ - voir Joseph E. Stiglitz, La grande désillusion, Ch. Sur la crise Asiatique, P. 127. Ed. Fayard, Paris, 2002

¹⁹ - Ahmed Benbitour, communication au colloque : « L'Etat nation face à la mondialisation », 07/12/2007, Source :

www.elwatan.com

- المستوى الظرفي الذي هو مجال السياسة الاقتصادية بمختلف الإجراءات التي يتضمنها كما سنرى خاصة على مستوى سياسة الميزانية.

- المستوى الهيكلي الذي هو مجال الإستراتيجية التنموية التي تهدف للمدى البعيد مثل سياسة البحث العلمي وتطوير الرأسمال البشري والسياسة الصناعية وسياسة توزيع المداخل..إلخ.

لهذا نحن نرى أنه من الأهمية الحيوية أن تحدد كل دولة لنفسها إستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويتأتى ذلك ببعث حوار جاد يضم كل الفئات والشرائح الاجتماعية لتحديد معالم هذه الإستراتيجية وأدوات تطبيقها وتحقيقها، وهذا انطلاقاً من واقع البلد والتجربة العالمية والنظريات العلمية.

ب - أهمية وضع سياسة اقتصادية تهدف لتحقيق النمو الظرفي تقوم على المربع السحري ل"نيكولا كالديور" المتضمن الأهداف التالية:

■ تحقيق النمو الاقتصادي

■ تحقيق الاستقرار في الأسعار ومكافحة التضخم

■ تحقيق التشغيل الكامل ومكافحة البطالة

■ تحقيق توازن ميزان المدفوعات

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد سياسات متعددة ومنسجمة تهدف كلها لدفع الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي وتحقيق التشغيل الكامل للموارد وبالأخص اليد العاملة، الكل بغية تحقيق النمو والانطلاقة الاقتصادية.

من أهم هذه السياسات الظرفية والهيكلية التي يجب وضعها يمكن ذكر:

■ سياسة الميزانية: التي تهدف لدفع الاستثمارات العمومية عبر الأشغال الكبرى والمؤسسات الإستراتيجية والخدمة العمومية، كلها ستكون لها آثار سحب أمامية وخلفية (شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقولة الباطنية) وآثار اجتماعية (الحاجات الاجتماعية العاجلة، الماء والطاقة والسكن ..) وسيكون لذلك بالطبع أثر المضاعف بالمفهوم الكينزي، كما تهدف لدفع الاستهلاك عبر توزيع وإعادة توزيع أحسن للدخل وسياسة للتشغيل تؤدي لإحداث آثار المعجل دائماً حسب نفس المفهوم.

■ سياسة التصنيع مع كل ما تحتويه من إجراءات تقوم على بعث صناعات تقوم على تطوير المزايا المقارنة الديناميكية في قطاعات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وقطاعات الثورة التكنولوجية.

■ السياسة النقدية: التي تهدف لتشجيع الاستثمار عبر تخفيض أسعار الفائدة وسياسة مواتية لسعر الصرف تشجع المؤسسات المحلية على الإنتاج والمنافسة.

■ سياسة التعليم والتكوين والبحث العلمي والبحث والتطوير ومدى أهميتها في ظل العولمة الجارية والثورة التكنولوجية.

إن رفع تحدي الاقتصاد الجديد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل المشاكل الأساسية التي تواجه البلدان العربية وبالأخص مشكل البطالة وبطالة الشباب منها أساسا، نقترح التوصيات التالية:

1. ضرورة العودة لمفهوم السياسة التنموية والنظرة الإستراتيجية الكلية والبعيدة المدى للاقتصاد والمجتمع، تهدف لتطوير وعصرنه بلدان المنطقة وإدخالها في الحداثة عبر تطوير طاقاتها الإنتاجية الوطنية والإقليمية والعمومية والخاصة، واعتمادها على التصنيع كأداة أساسية لإحداث آثار السحب على القطاعات الأخرى وإنشاء ميزات تفضلية ديناميكية تقوم على العلم والمعرفة واكتساب التكنولوجيا كسبيل وحيد لتحقيق ذلك، ولتحقيق ذلك يستلزم الأمر:

■ استعادة الدولة لصلاحياتها الاقتصادية والاجتماعية ولدورها الاستراتيجي في تسطير السياسات التنموية ومتابعة ومراقبة تطبيقها، وهذا لن يتأتى إلا بإرساء دولة القانون والحريات واعتماد الحكم الراشد.

■ العودة للتخطيط الاستراتيجي والتوجيهي كوسيلة مثلى في تسطير السياسات التنموية والسياسات الاقتصادية، ووضع البرامج الإنمائية القطاعية وعلى مستوى المناطق والجهات.

■ ضرورة إنشاء وتطوير أجهزة إحصائية وللاستشراف تكون عصرية ومتطورة مدعمة بالوسائل المادية والبشرية الضرورية، وتكون تتمتع بالاستقلالية والمصداقية والشفافية. كما يجب تطوير أساليب وتقنيات الإحصاء تحدث ربطا بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

■ اعتماد في وضع هذه الإستراتيجية التنموية والسياسات الاقتصادية على الحوار الاجتماعي والاقتصادي ومأسسته على جميع المستويات وبإشراك لكل الجهات ذات الصلة، هذا الحوار يكون فرصة لتقييم وتشخيص الوضع وتسطير الملامح العامة للتوجه الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي. وهو الحوار الذي يشترط فيما يشترط توفر الحريات والحق في التنظيم، وكذلك تطوير قدرات منظمات أصحاب الأعمال والعمال على المفاوضة والحوار.

2. العودة لسياسات الاستخدام والعمل اللائق الشاملة والمنسقة والتي تقوم على تشخيص علمي وموضوعي لسوق العمل واحتياجات الاقتصاديات على المستوى الوطني والإقليمي، أي الربط بين أهداف الإستراتيجية التنموية والسياسات الاقتصادية وسوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الجديد، وهو ما يتجسد مثلا في الربط بين برامج التعليم والتكوين ومخرجاته مع احتياجات سوق العمل سواء الوطنية أو الإقليمية لضبط سياسات الهجرة مثلا. هذا الأمر يستلزم الابتعاد عن سياسات التشغيل الظرفية والمبعثرة التي حتى وإن نجحت مؤقتا في التخفيف من حدة البطالة فقد فاقمت الهشاشة في سوق العمل وساهمت في توسيع العمل غير اللائق.

ويجب أن تقوم سياسات الاستخدام هذه فيما تقوم على:

- السياسات العمومية النشطة التي تهدف لإنشاء مواقع شغل لائقة عن طريق تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي العمومي والخاص.
 - السياسات التي ترمي المحافظة على مناصب الشغل القائمة وتوفير الحماية اللازمة للعمال الفاقدين لمواقع شغلهم لأسباب اقتصادية، بنا في ذلك التأمين عن البطالة.
3. سياسة الاستخدام هذه، يجب أن تضع ضمن أهدافها الأساسية تحسين إدارة سوق العمل وذلك بإنشاء ودعم وتطوير إدارات التشغيل وهيئات المراقبة والتفتيش الخاصة بتنظيم سوق العمل خاصة تلك المتعلقة بالضرائب والاشتراكات الاجتماعية وتفتيش العمل، وهذا بهدف تعميم شروط العمل اللائق.
4. ضرورة اعتماد سياسات شاملة ومنسقة تعمل على تحويل نشاط الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتكون بمرتبة كلية بسياسة الاستخدام وبإجراءات لإصلاح الأجهزة المصرفية والجبائية وإنشاء هيئات لتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والصغرى والمتوسطة.
5. إن الرفع من النجاعة الاقتصادية وإنتاجية العمل، يتطلب الرفع من إنتاجية كل عوامل الإنتاج بما فيه الرأسمال والتكنولوجيا، بالأخص في ظل الاقتصاد الجديد، كما يستلزم ذلك تحسين محيط المؤسسة والاستثمار أماميا وخلفيا، وتطوير أجهزة وبرامج التعليم والتكوين والتأهيل وسياسات البحث العلمي والبحث والتطوير، وكذا تطوير أساليب الحكم الراشد داخل المؤسسات.

* * * * *